

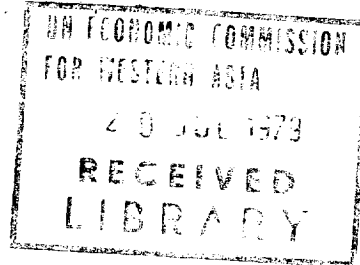


التوزيع : عام

E/ECWA/70

٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨  
الاصل : بالترقية

A/E



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة

٢ - ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨  
عمان، الاردن

البند ١٣ ( ب ) من جدول الاعمال

توصيات الاجتماع التحضيري الاقليمي الثاني للجنة  
الاقتصادية لغربي آسيا لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير  
العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية - (عمان، ٢٠ - ١٥ أيلول /  
سبتمبر ١٩٧٨ )

حاولت عدة دول خلال القرنين الماضيين اكتساب قدرة كافية من التكنولوجيا • ولقد تعلمنا الكثير من تجربة تلك الدول التي نجحت والآخرى التي أخفقت من طبيعة هذه العمليات • ويبدو أن تحقيق قدر كاف من الاعتماد على الذات في حقل العلم والتكنولوجيا هو ناتج مجهود مجتمعي داخلي قوي وثابت • ويعكس مستوى ونوع التثقيتات التكنولوجية السائدة في مجتمع معين الاقتصاد السياسي لهذا المجتمع • وتواجه الدول النامية صعوبات جمة في تحويل اقتصادها السياسي إلى اقتصاد يتيح الاعتماد على الذات بالنسبة للعلم والتكنولوجيا • وتواجه المنطقة العربية صعوبات مشتركة بين جميع البلدان النامية لكن المنطقة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها الاقتصادي تتمتع بثلاث خصائص يمكن الانتفاع منها وهي وفرة في الموارد المالية وموارد الطاقة والقوى العاملة • والمطلوب بذل جهد ضخم لتوجيه هذه الخصائص، لأنه يستدل من التاريخ أن هذه الخصائص لا تعدد، تعبيراً تكنولوجيا بطريقة تلقائية •

والتوصيات مسروقة تحت عناوين أربعة: الأول على الأصعدة الثلاثة الوطني والاقليمي والدولي، والثاني على الصعيد الوطني، والثالث على الصعيد الاقليمي، والرابع على الصعيد الدولي • وينبغي التأكيد هنا على أن الصعيد الوطني هو الادق والأهم لجميع بلدان المنطقة • وللصعيد الاقليمي عدد من الملامح الرئيسية التي جذبت اهتمام الحكومات والمخططين على حد سواء • أن بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والعالم العربي في مجموعهم أيضاً - تتمتع بخصائص متكاملة يمكنها أن تشكل الأساس للبرامج السليمة الفعالة للتعاون الاقليمي • ومن المؤسف أنه حتى الآن بقيت جميع برامج التعاون الاقليمي هامشية إلى حد ما عند مقارنتها بالنشاطات التنموية من جانب دول المنطقة مع العالم غير العربي • واية سياسة للاعتماد التقني على الذات تتطلب بالضرورة تدابير اوسع للتعاون الاقليمي •

وغالباً ما تنشأ الصعوبات التي تصادفها البرامج والاتفاقات الاقليمية من القاعدة الوطنية الضعيفة • فانه من الاسهل الى حد ما لدول المنطقة منفردة أن تنفذ برامج وطنية أكثر منها اقليمية • ولهذا تم التركيز في التوصيات على تقوية القاعدة الوطنية في العلم والتكنولوجيا • ولحسن الحظ أن هناك مجموعة متنوعة وواسعة من الفرص متاحة لجميع دول المنطقة •

لقد سبقت الإشارة إلى أن المعاملات الدولية تتم على نطاق واسع بين الدول العربية والعالم الخارجي • وهذه المعاملات الدولية لا تفوق فقط المعاملات ذات الطبيعة الاقليمية • فحسب، ولكنها تسير أيضاً على المسرح الوطني في العلم والتكنولوجيا • وأحدى المكونات الصغيرة نسبياً لهذه المعاملات الدولية هي الاسهامات من جانب وكالات الامم المتحدة • وعلى الرغم من صغر حجمها، إلا أن معاملات الامم المتحدة تستطيع أن تضطلع بدور حاسم على المدى الطويل •

ولذلك فقد اصبحت لها اهمية خاصة في هذه التوصيات •

والتقنيا موضوع البحث معتدة ليس فقط بسبب ابعادها التي تشمل اكثر من دولة ،  
وانما ايضا بحكم طبيعتها التكنولوجية البحتة • ويمارس ويتعامل التكنولوجيا عدد كبير من  
مجموعات من المؤسسات والسياسات شبه المستقلة والمتداخلة • ولا يكفي تدريب علماء الفيزياء  
او المهندسين وبناء المصانع او انشاء المنظمات المحلية، وانما من الضروري تنفيذ البرامج على  
مستوى واسعة من مؤسسات ذات نوعية خاصة قبل ان يمكن من جني ثمار العلم والتكنولوجيا، والا  
يدخل المرء ويبقى محاصرا في الحلقة المفرغة الكلاسيكية الحالية - الدراسة في الخارج وحجرة  
الكائنات، والدعم غير الكافي للبحث والبناء - لانه لا يسهم في التنمية الاقتصادية، ومشاريع  
المصانع باليد، والمصانع ذات التكلفة والخسائر المرتفعة الخ • • • ان الدول العربية تجد نفسها  
في مراحل مختلفة من هذه الحلقات • وبالرغم من الاعتقاد السائد عند بعض المسؤولين ان  
بلدانهم المعنية في طريقها الى التحرر من تلك الحلقات المفرغة الا انه قد يكون من الحكمة  
التصرف بتقاول اقل تجاه الاعراض الحالية •

وهناك ثلاث نواح ملازمة للنظام الذي اتبع في وضع التوصيات المقترحة :

- ١ - طبيعة العمليات التكنولوجية لتقسيمها على خطوات ،
- ٢ - امكانية وضع بدايات مستقلة ومتعددة ، و
- ٣ - طبيعة التجربة والخضأ لعمليات التدوير التكنولوجي • وفي التدوير التقني هناك  
معدل عال للخطأ وايضا معدل مرتفع للخسارة وذلك في اداء الافراد والمؤسسات •

وقد وضعت التوصيات بالاضافة الى ذلك للتغلب على احدى العقبات الكبرى امام  
الاستخدام الافضل للعلم والتكنولوجيا في التنمية • فان عدم وجود علاقات كافية فسيالة متكاملة  
بين الشركات والوزارات والسياسات وبين مؤسسات العلم والتكنولوجيا يشكل عقبة اساسية • ولهذا  
السبب هناك حاجة تركيز شديد في التوصيات على تقوية المؤسسات التكنولوجية الحالية، وعلى توفير  
المعلومات ذات الصلة بها، وعلى اساليب جديدة لتخطيط البرامج وتنفيذها •

#### ١/٤ توصيات تتابع على المستويات الثلاثة

هناك خمس توصيات يمكن تطبيقها على المستوى الوطني والمستوى الاقليمي والمستوى

الدولي •

١/١/٤ ان تقوم الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنظمة العربية  
للتربية والثقافة والعلوم واتحاد مجالس البحث العلمي العربية وكاستشرى بدراسات تحليلية لاساليب  
الحمل التي مارستها الجهات المعنية لدراسة تنفيذ القرارات الوزارية والاقليمية الخاصة بالعلوم  
والتكنولوجيا ومدى تطبيقها وآثارها على التنمية، وكذلك تحليل التجارب التي مارستها او مرت بها  
الدول العربية في وضع وتطبيق الخطط العلمية والتقنية خلال الفترة الاخيرة •

٢/١/٤ تشجيع التعاون بين الجهات المعنية في الدول النامية والجامعات والمعاهد العلمية للدول المتقدمة من أجل توجيه البحوث والدراسات العليا لطلبة الدول النامية في تلك الجامعات والمعاهد نحو معالجة المشاكل العلمية وتطبيقها في الدول النامية بدلاً من معالجة مواضيع تكنولوجية مرتبطة بشؤون الدول المتقدمة لا مجال لتطبيقها في الدول النامية التي ينتمي إليها هؤلاء الطلبة، أو أن يكون التعاون عن طريق إمامة بعض أعضاء الهيئات التدريسية في الدول المتقدمة للعمل في جامعات الدول النامية ومؤسساتها المتخصصة في مجال البحث العلمي.

٢/١/٤ الموافقة على توصيات كاستمرب حول نقل التكنولوجيا وتطبيقها في التنمية كما جاءت في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٦، وكذلك توصيات ندوة مجالس البحث العلمي العربي المنعقد في بغداد خلال شهر آذار/مارس ١٩٧٨.

٤/١/٤ اتخاذ التدابير اللازمة على المستويات القطرية والاقليمية والدولية لتشجيع استخدام وتنمية الكفاءات العربية المدربة وخاصة العلمية والتقنية منها والعمل على تقليص هجرتها من المنطقة والاهتمام بتوفير العمل المناسب والتسهيلات الضرورية بما يتفق وتلك الكفاءات في دول المنطقة.

٥/١/٤ تقوم الدول العربية والمنظمات العربية والدولية بدعم نشاطات الاتحادات النوعية في الوطن العربي لتحقيق اهدافها في تطوير وتنمية قطاع الصناعة في مجالات اصدار النشرات والمطبوعات والدراسات العلمية والتقنية والاحصائية، وفي تدريب القوى العاملة والتكوين المهني في المؤسسات الصناعية، ووضع الدراسات والبحوث التقنية في مجالات الانتاج.

## ٢/٤ توصيات على الصعيد الوطني

تدرك دول منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فوائد التكنولوجيا • وتبذل حكومات هذه الدول جهوداً كبيرة للحصول على بعض هذه الفوائد • ولكن، كما تبين من البحث النوار في القسم الثالث، فإن الاتفاق والاهتمام المكرسين للحصول على النتائج والفوائد بتجاوزان الى حد كبير الجهود المبذولة لاكتساب العلم والتكنولوجيا • ولما كان الجزء الأكبر، ٩٨ في المائة في الغالب، من الاتفاق على التنمية في المنطقة يذهب الى برامج وطنية، فإن اية تغييرات هامة في القدرات التكنولوجية للمنطقة لا بد أن تترقب بالدرجة الاولى على السياسات والجهود الوطنية • ولحسن الحظ، أن مجال النشاطات الوطنية واسع النطاق •

ويمثل زخم التوصيات الوطنية في اصلاح التوازن المختل في السياسات التكنولوجية الوطنية الحالية • وإذا ما توفرت الادارة العلمية، يمكن لجميع دول المنطقة ان تنفذ هذه التوصيات • وتستند الاستراتيجية الموصى بها لتعزيز المرافق الاساسية للعلم والتكنولوجيا الى : الادراك المحمق للمشاكل والقضايا والمعلومات واستحداث منظمات ومؤسسات وسياسات مهنية • وجميع هذه العوامل مترابطة فيما بينها • وأن مقياس التصميم الوطني هو، بالذات، حيلة الالتزال الوطني بكل عامل من هذه العوامل • وتتطلب كل من هذه العوامل اتفاقات مالية • غير ان هذه التكاليف لا تذكر في الغالب إذا ما قورنت بالكلفة الوطنية المرتفعة المترتبة على عدم الاخذ باستراتيجية تتمثل بها جميع هذه

المعامل •

١/٢/٤ تنمية الادراك وجمع البيانات

يتطلب العلم والتكنولوجيا قبل كل شيء مجتمعا على درجة عالية من الوعي وسعة الاطلاع •  
ولبلوغ هذه الغاية ، يوصى بما يلي :

١/١/٢/٤ توفير الاموال اللازمة لتمويل دراسات مستقلة للمشاريع المنجزة لتقويم اسلوب

التنفيذ الذي اتبع •

٢/١/٢/٤ تنمية المفهوم العام لجمع المعلومات من حيث النوع والكم والتركيز على الدقة ،  
وبذل الجهود لانشاء بنك للمعلومات على اساس علمية متينة والاهتمام بالمعلومات الخاصة الكاملة المتعلقة  
بالمشاريع العامة والخاصة وجعلها في متناول يد متخذي القرارات والمستفيدين منها •

٣/١/٢/٤ انشاء وحدة معنية بشؤون التكنولوجيا تتخصص في تحليل اثار اعتماد

استراتيجيات معينة لنقل التكنولوجيا على السياسة التنموية •

وينبغي لهذه الوحدة ان تجمع وتنتشر بيانات واحصاءات ودراسات وتقارير متعلقة بالشؤون  
التكنولوجية تتناول سياسات الوزارة او المؤسسة التي ترتبط بها ، فيما يتعلق بالبرامج الجارية • كما  
ينبغي ان تكون هذه الدراسات والتقارير متنوعة وان تتناول تاليف الانجاز ، والكلفة الاجتماعية  
للسياسات المعينة ، التكنولوجيا وتوزيع الدخل ، التكنولوجيا والتباين بين الريف والمدن ، انتاجية  
القوى العاملة ، التكنولوجيا والصناعة ، تركيب كثافة التصنيع وما الى ذلك • وينبغي ان يجرى الكثير  
من هذه الدراسات على اساس تقديم منح وعقود مع الباحثين في الجامعات ومراكز الابحاث الوطنية •  
ولهذا النشاط اثر فعال في تحقيق التفاعل بين المجتمع المهني والوزارات التي تتخذ القرارات •

٢/٢/٤ داليم ونطاق النشاط في حقل البحث والتنمية

ينصب الاهتمام في هذا المجال على اثنين من جوانب اعمال البحث الوطنية الا وهما :  
التسهيل والادارة • ولا يتوقع من مراكز البحث الوطنية ان تزيد اسهامها في التنمية التكنولوجية لدولها  
المعنية وللأسف دون ان يتم اولا رفع مستوى الالتزام الوطني باعمال البحث والتنمية ودون ان يتحقق  
تحول رئيسي في الممارسات الادارية الحالية لمراكز البحث • ولذا في الان ، لم يبلغ الاسهام الوطني  
في اعمال البحث والتنمية في اى من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نسبة ١ في المائة مسن  
الناتج القومي الاجمالي التي اقترعتها خطة العمل العالمية في مطلع السبعينات • اضافة الى ذلك ،  
فلاجل ان توفر للقوى العاملة الفنية بيئة عمل فعالة تكتسب القدرات الضرورية في حقل التخطيط  
والادارة من اجل توجيه مواردها نحو القضايا الرئيسية ، يجب ان يكون لمراكز البحث والتنمية مجالس  
ادارة واسعة الاطلاع وتتمتع بالسلطة والمسؤولية كما ينبغي ان تنتهي السلطة والمسؤولية الوزارية عند  
حد التمثيل ، والتمثيل بمندوب اراكر في مجلس ادارة المراكز • وينبغي ايضا ان تتاح لكل مؤسسة فرصة  
وضع سياساتها الخاصة بالموظفين ، وجدول المرتبات ، والهيكلية المهنية والممارسات الادارية • ولهذا  
يرضى بما يلي :

١/٢/٢/٤ تزيد كل دولة التزامها المالي للبحث العلمي والتطوير الى القدر الذي يتيح لمراكزها المتخصصة بتطبيق العلم والتكنولوجيا القيام بمهامها على احسن وجه .

٢/٢/٢/٤ ان تتاح لكل مراكز البحث حرية الحصول على القسط الاجنبي من اجل تغطية نفقات مشترياتها من الكتب والنشرات الدورية واللوازم والتجهيزات .

٣/٢/٢/٤ تنشر كل مؤسسة بحث تقريراً دورياً عن حالة النشاط في حقل الابحاث .  
وينبغي ان يتضمن هذا التقرير معلومات وحيزة عن كل مؤسسة، واسماء وعناوين جميع كبار الموظفين، وتاريخ التأسيس والميزانية، وجميع عدد الموظفين حسب اختصاصاتهم : والموارد المالية والتسهيلات ، وملخصاً عن كل مشروع بحث قيد الانجاز، وبياناً مفصلاً ومشروحاً باسماء المراجع والمنشورات .

٤/٢/٢/٤ تستحدث هيئة عامة تعنى بدراسة المشاريع الصناعية من حيث اثرها على البيئة والانسان وتقوم بالحفاظ على الثروات الطبيعية والزراعية والمعدنية والمائية من اخطار فضلات المشاريع الصناعية .

٣/٢/٤ تحقيق التآمل بين المنظمات والشركات والمعاهد والسياسات الوطنية

ان احدى المحطات الرئيسية امام التنمية الكاملة للقوى البشرية والموارد المؤسسية المتوفرة لدى البلدان الاقل نموا هي الهيكلية المتفككة لمختلف الاوساط الحاملة في حقل العلم والتكنولوجيا .  
ومن اجل ايجاد وحدة هيكلية بين مختلف هذه المكونات يوصى بما يلي :

١/٣/٢/٤ تقوم الدولة بتزويد جميع المنظمات المهنية الوطنية (الهندسية والطبية والجيولوجية والتعليمية الخ...) بما يلزمها من الموارد المالية لتطوير المكتبات وعقد الحلقات التدريبية والندوات المهنية .

٢/٣/٢/٤ تقوم المؤسسات التعليمية بدراسات ميدانية لتتقويم اداء خريجيهما ولتقرر على ضوء ذلك التعديلات اللازمة للمناهج الدراسي .

٣/٣/٢/٤ تنظم حلقات تدريب وندوات دراسية خاصة بكل مشروع هندسي جديد يشترك بها المهتمون من المؤسسات والوزارات والمنظمات المهنية والهيئات الجامعية .

ان اهداف الحلقات الدراسية ينبغي ان تكون للفت انتباه الاوساط المهنية المعنية الى التكنولوجيات الجديدة التي قد يكون من الضروري استعمالها و/او ادخالها ، وحث هذه الاوساط على وضع برامج تدريب خاصة، وتحديد الاتجاهات التي ينبغي ان يسلكها التدريسي الجامعي وبرامج الابحاث والمرافق الصناعية واستعمال الموارد وغيرها . وينبغي ان تكون هذه

الخطط على مستوى تكنولوجي عالي وان تنظم بعناية •

#### ٤ / ٢ / ٤ تعزيز البحث والدراسات العليا لدى الجامعات

لا يمكن القناء على آثار الاغتراب الناشئة عن الدراسات الاجنبية الا عن طريق تطوير  
اعمال البحث على صعيد الجامعات الوطنية، تلك الاعمال الموجهة نحو حل المشاكل المحلية فسي  
عقلي العلم والتكنولوجيا • وعليه يوصى بما يلي :

١ / ٤ / ٢ / ٤ . يتم تحديد اولى النشاطات العلمية الجامعية والتكنولوجية المتعلقة  
بافراض التنمية والاهداف الوطنية على ضوء الموارد المتوفرة للبلد • ووضع التخصيصات الملائمة بصورة  
دقيقة للموارد اللازمة للفعاليات العلمية المرتبطة بحاجة البلد على ضوء اهداف خطط التنمية  
تصيرة المدى وبمعية المدى •

٢ / ٤ / ٢ / ٤ . تحدد كل جامعة وكلية ومركز بحث دورها في تقديم الخدمات  
ونوعية البحوث التي تقوم بها ضمن تعبئة شاملة لهذه المؤسسات لتحمل مسؤولياتها نحو مشاريع  
التنمية وخاصة البرامج التنموية في قطاعات الزراعة والاسكان والصحة والنقل والمشاريع المرتبطة  
بتوفير الغذاء والاحتياجات البشرية الاساسية •

٣ / ٤ / ٢ / ٤ . ريد الجامعات بالمجتمع الذي تعيش فيه وتوفير الموارد المالية اللازمة  
لاجراء البحوث والدراسات التي تؤدي الى تطور الذهنية العلمية والتكنولوجية في ذلك المجتمع •

#### ٥ / ٢ / ٤ التكنولوجيا وتصميم المشاريع

تبلغ كثافة التكنولوجيا حدها الاعلى في النشاطات المتعلقة بتصميم المشاريع وتنفيذها  
سواء في مجالات الهندسة المدنية والزراعة او الصناعة • ويقال غالبا ان التكنولوجيا مجسدة فسي  
الانتاج النهائي • ومن الانسب القول ان التكنولوجيا مبالغة في الانتاج النهائي لان صلتها بتشغيل  
المرافق هامة فقط • وعلى سبيل المثال، ان التكنولوجيا المستعملة في بناء سد او ميناء لها صلة  
ضيقة بتشغيل كل منهما • في حين تتيح مرحلتا التصميم والتنفيذ في المشروع فرصا كبيرة امام نقل  
التكنولوجيا النفعال • وما لم تتخذ تدابير فعالة للربط بين تصميم المشاريع وتنفيذها وبين المؤسسات  
الوطنية والاقليمية، فان الجهود المبذولة في مجالات الابحاث والتنمية والتدريب يمكن ان تكون غير  
مجدية • لهذا، يوصى بما يلي :

١٠/٥/٢/٤ تنشئ كل حكومة بيت أو بيوت خبرة وتدعم القائمة منها كي تقوم بأجراء دراسات ما قبل الاستثمار ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع بما في ذلك التصميم الهندسية ووافق المصالح، كما تقوم بتقديم المشورة والمقترحات إلى الجهات المعنية بالتخطيط والتنفيذ والتمويل بشأن الفرص التكنولوجية المتوفرة في المشاريع قيد الدراسة •

١١/٥/٢/٤ يجري تطوير الشركات الهندسية الوطنية للاستشارات والمقاولات ذات القدرة في مجال هندسة الأصول الفنية والمقاولات الأصلية • وينبغي التركيز بوضع بين الشركات الهندسية الوطنية وبين وكلاء الشركات الأجنبية بهدف تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية •

١٢/٥/٢/٤ تقوم المؤسسات العامة الرئيسية والصناعات الوطنية ومصارف التنمية الوطنية بتوفير الاموال لاجراء وظائف وبرامج اضافية للتقوى البشرية الفنية المتخصصة وذلك فسي الجامعات ومراكز البحث والتنمية ( الوطنية والاقليمية ) وفي الشركات الرئيسية •

١٣/٥/٢/٤ تنظم عتقات تدريب متخصصة بإدارة وتشغيل المشاريع وإدارة التكنولوجيا وذلك على نطاق واسع بغية تدريب وإعادة تدريب المهنيين ضمن خطط للتنمية الادارية على مستوى كل بلد عربي •

١٤/٥/٢/٤ تستعرض كل دولة العلاقات الفنية المتوفرة لدى مؤسساتها الفنية الوطنية وأن توفر الوسائل الضرورية لتعبئة هذه العلاقات وتعزيزها كي تقدم الخدمات الاستشارية وتقوم بأعمال المقاولات الأصلية والفرعية وفق خطة للحلم والتكنولوجيا كجزء من خطة التنمية القومية •

#### ١٥/٢/٤ التكنولوجيا والاحتياجات البشرية

من أصل الـ ٨٠ مليون نسمة الذين يؤلفون سكان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يعتقد بأن ٦٠ إلى ٧٠ في المائة منهم يعانون سوء التغذية والسكن الرضيع وسلسلة من المشقات الأخرى • ويوفر العلم والتكنولوجيا المدخلات اللازمة للتخفيف من هذه المشقات لكن العلم والتكنولوجيا ليسا بحد ذاتهما كافيين لحل هذه المشاكل • ويضل توفير الاحتياجات البشرية الأساسية الأساسية لهذا القسم الكبير من السكان العرب تحديا للمجتمع العربي بأسره • وجميع التوصيات الواردة في الفقرات ١٦/٢/٤ وخاتمة ٥/٢/٤، إذا ما طبقت كما يجب، ستكون محنية بالبعد التكنولوجي لحل مشاكل المناطق الريفية والأحياء الفقيرة •

ولا جل إشارات الفرد بصورة اعتق، يوصى بما يلي :

١٦/٢/٤ تضمين خطط التنمية الشاملة ومكوناتها العلمية والتكنولوجية نظام ثابت ومتكامل للحواجز الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأفراد والمنشآت والأجهزة يعكس التزام الدولة باعتبار تدعيم وتوسيع استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية كوظيفة أساسية من وظائف الأفراد والمنشآت والأجهزة المعنية بالتنمية •

## ٣/٤ توصيات على الصعيد الاقليمي

يبلغ حجم التعامل بين منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وبقية العالم ، في مجال تصميم وتنفيذ المشاريع الهندسية ، نطاقا بالغ الاتساع قد يدل الى حدود ٣٠ مليار دولار سنويا . ويتيح تصميم هذه المشاريع وتنفيذها فرصا هائلة على الصعيد الاقليمي لنقل التكنولوجيا ، والتنمية والاستمرار في اتجاه الاعتماد على النفس وفرص العمالة وتخفيض تكاليف المشاريع . وقد سبق ان بحث موضوع البعد الوطني . وتشكل التوصية (١/١/٣/٤) التي تتناول تصميم المشاريع وتنفيذها القوة المحركة للاستراتيجية المعروضة في التقرير الاقليمي .

ويقدم المركز الاتليمي العربي لنقل وتطوير التكنولوجيا ( التوصية ٢/٣/٤ ) بالشكل الذي تضمنه اقتراح اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١) دورا مساندا عاما لهذه الاستراتيجية . وتتناول التوصية (٣/٢/٤) تعزيز جميع المؤسسات الاقليمية العربية المعنية بالتكنولوجيا (مثل مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والعمالة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد مجالس البحث العلمي العربية واستعرب وغيرها) . ولا جل توسيع موارد وخدمات ومرافق هذه المؤسسات لا بد من تنمية الروابط والطرق العربية للتعاون ونقل الخبرات ذات الصلة .

وهناك مجموعة اخرى من التوصيات المقترحة تدعو الى انشاء مصارف للبيانات والى تسهئة الموارد المتوفرة حاليا من المعلومات وانشاء معاهد ومراكز بحوث في الوطن العربي . ولهذا كله يوصى بان :

١/١/٣/٤ تبذل دول المنطقة كل ما في وسعها على صعيد افرادي وجماعي لتطوير امكاناتها في مجال تصميم وتنفيذ المشاريع المتكررة وخاصة في مجالات الهندسة المدنية والنفط والبتروكيمياويات .

٢/١/٣/٤ تنشئ دول المنطقة عن طريق القطاع العام او القطاع الوطني الخاص شركات عربية مستقلة مشتركة لديها ما يكفي من الموارد لاستحداث مراكز ذات قدرات في مجالات دراسات الجدوى والتصميم والبناء والبحث والتنمية بالإضافة الى انقذرات الصناعية .

٣/١/٣/٤ تنشئ الدول العربية افراديا او بصورة مشتركة في القطاع العام او القطاع الوطني الخاص مؤسسات متخصصة للتنمية والتصميم والتنفيذ للمشاريع التي تستند الى منظومات النفط والغاز والبتروكيمياويات والمشروعات الزراعية .

٤/١/٣/٤ تتضمن عقود المشاريع الجديدة في المنطقة بنودا تتعلق بالمقاولات الفرعية والمشتريات خلال مرحلتي التصميم والبناء ، ولا بد من وضع ضوابط محددة لهذه الحقوق على ضوء القدرة التكنولوجية في المنطقة والاتفاقات المحققة بين الدول العربية حول التعاون بهذا الخصوص .

## ٢/٣/٤ المركز الاتليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها

١/٢/٣/٤ يوصى بأن تنشئ الدول العربية التي ترغب في ذلك المركز الاتليمي العربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها على ضوء نتائج الاجتماع الخاص بهذا الموضوع الذي سيحضره بين ١٦ - ١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ •

## ٣/٣/٤ المؤسسات الاقليمية

ينبغي توسيع موارد جميع المؤسسات الاقليمية العربية المعنية بالحلم والتكنولوجيا بصورة مباشرة (مثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد مجالس البحث العلمي العربي - وكاستروب) أو غير مباشرة (مثل منظمة العمل العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية) كما ينبغي تعزيز هيكليتها المؤسسية، على أن :

١/٣/٣/٤ يجري السعي لزيادة ميزانياتها قبل نهاية عام ١٩٧٩ •

٢/٣/٣/٤ ويعطى مدراء هذه المؤسسات مزيدا من المسؤولية والسلطة وأن يعمل على ابقاء هذه المؤسسات بعيدة عن التوتر السياسي السائد في المنطقة •

## ٤/٣/٤ البيانات والمعلومات

لم يحصل تطور في أي مجال تقني بالسرعة التي حصل بها في مجال الاعلامية، إلا أن الدول النامية كانت إلى حد كبير غافلة عن ذلك • وتأثير الاعلامية على العملية التنموية بالنسبة لقطار العالم مسألة حاسمة خاصة إذا ما أخذ بحسب الاعتبار محاولة الدول النامية في تقليل الفارق بينها وبين الدول المتقدمة • وعلى الدول النامية أن تتخطى من الدروس المكلفة الالية التي مرت بها بالنسبة لعملية التصنيع لئلا تقع في نفس الاخطاء عند محاولتها الدخول في تقنيات الاعلامية • وتدل التجارب على أن نقل التقنية أو التصنيع ليست بالعملية السهلة المتفائلة التي صورت للدول النامية بقصد أو دون قصد • إذ ليس هنا بديل للتخليط الدقيق للمبادرات الذاتية والجهد الكبيرة الحذرة التي يجب أن تبذل لتحقيق الفوائد الجديدة والتأثيرات الايجابية للاعلامية على العملية التنموية • هذا المفهوم دعا منظمة اليونسكو ومكتب الحكومات للاعلامية إلى عقد اجتماع دولي لبحث استراتيجيات وسياسات لمعالجة الاعلامية وتحديد السبل للوسائل التي يمكن من خلالها أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية • هذا وقد اتخذت عدة توصيات بهذا الخصوص • وقد طلبت وفود السدول من مدير عام اليونسكو عرضها على هيئة الامم وعلى مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وذلك لزيادة الاهتمام في هذا المجال •

ان القدرة التفاوضية للدول العربية لدى التفاوض بشأن العقود التي تتناول البراءات والتراخيص يمكن تحسينها كثيرا اذا توفرت البيانات عن ظروف استعمالها سواء داخل المنطقة او خارجها • وبالإضافة الى ذلك فان قاعدة البيانات هذه ستزود الدول العربية بالوثائق اللازمة لتقويم الممارسات الوطنية وكيفية تجارب هذه الأخيرة مع تغييرات السياسة العامة • وتؤدي هذه الاعتبارات الى التوصيات المتعلقة بالسجل العربي للتراخيص •

ان وجود عدد كبير من التقارير والدراسات غير المنشورة في جميع الدول العربية تقريبا، وكذلك وجود البرنامج الرائد الجارى تنفيذه حاليا من قبل معهد الكويت للأبحاث العلمية، أدى الى التوصية المتعلقة بأعداد واستكمال القائمة الإقليمية الموحدة •

وعليه فانه يوصى بما يلي :

١/٤/٣/٤ العمل على وضع استراتيجية وسياسة وطنية لمعالجة مواضيع الاعلام تتماشى مع السياسة العلمية والسياسة التنموية للبلد من شأنها تنمية القدرات البشرية في مجال الاعلام على الصعيد الاقليمي •

٢/٤/٣/٤ انشاء مركز معلومات فنية وثائق يهتم بصورة خاصة بتهيئة وحفظ سجلات التراخيص وبراءات الاختراع والمقود والمشاريع قيد التنفيذ او المفاوضة •

٣/٤/٣/٤ ان يتم توسيع القائمة الإقليمية الموحدة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية لكي تشمل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بكاملها، وان يتم التركيز على التقارير الفنية غير المنشورة في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والمهندسية •

٥/٣/٤ تعريف بالعلم والتكنولوجيا على المستوى الشعبي

يتزايد باستمرار عدد الدول في المنطقة التي تملك مرافق البث التلفزيوني والاذاعي • كما يتزايد انشاء واقتناء اجهزة الاستقبال على نطاق واسع • ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في إنتاج وبحث البرامج العلمية والتكنولوجية الفعالة التي من شأنها اطلاع السكان على المشاكل الصحية والبيئية والزراعية والصناعية الاساسية والمشاكل المتصلة بها • ومن الاهمية بمكان ان يتم اعداد مجموعة واسعة من الافلام الوثائقية المنتجة بشكل جيد والمشروعة بشكل واضح كي تبين للمواطن الفرد وقائع وعجائب بيئته المباشرة الطبيعية والمصنوعة بيد الانسان • ويوصى بما يلي :

١/٥/٣/٤ ان تتعاون هيئات التلفزيون والاذاعة الوطنية مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاعداد مجموعة كبيرة متنوعة من هذه البرامج موجهة الى المجتمع والافراد على مختلف الاماكن والمستويات التربوية •

#### ٦/٣/٤ المعاهد التليمية المتخصصة

ان التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية في العالم العربي والروابط التكنولوجية بين عمليات الانادة من هذه الموارد بصورة اقتصادية تحتم اجراء البحوث التطبيقية بالقرب من مصادر هذه الموارد • ولمنع الهدر في القدرات التكنولوجية في المنطقة لا بد من التأكيد على عدم تعدد المراكز والتركيز على عملية التخصص ما يمي القدرات بصورة افضل •

وعلى هذا فانه يوصى بما يلي :

١/٦/٣/٤ تقوم الدول العربية بالتعاون مع المنظمات المهنية الوطنية والاقليمية العربية وكذلك المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد مجالس البحث العلمي العربية وكاستعرب بدراسات تحليلية مفصلة لرسالة ومهام ونتاج مراكز البحوث وذلك بهدف تقييمها ومساعدتها ولا نشاء مراكز جديدة اذا اقتضت الحاجة ذلك •

٢/٦/٣/٤ اعتماد مبدأ تقسيم العمل والتخصص في الوطن العربي كوسيلة لاستيعاب التكنولوجيا واستخدامها في افرام التنمية، وذلك عن طريق دعم كل معهد متخصص يقام في الموقع الملائم من قبل جميع الدول وتوفير الاختصاصيين له والتنسيق والتعاون معه في ذلك الاختصاص دون التعمد في الازدواجية •

٣/٦/٣/٤ انضمام كافة الاقطار العربية الى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية بهدف مشاركتها الفعالة في رسم السياسة الخاصة بحماية الملكية الصناعية على المستوى الدولي •

٤/٦/٣/٤ انشاء معاهد اقليمية متخصصة في مناطق مختلفة للقيام بالتدريب واجراء الابحاث الاساسية والتطبيقية في مجالات الموارد الطبيعية المتوفرة حسب خصائص كل منطقة كمعاهد ابحاث النفط والغاز الطبيعي والحلقة الشمسية والثروة السمكية ومعهد دراسات البيئة •

#### ٤/٤ توصيات على الصعيد الدولي

تقوم دول المنطقة بمعاملات دولية واسعة النطاق تشتمل جميعها على جوانب هامة من العلم والتكنولوجيا • وفي الوقت الحاضر، تتحقق غالبية هذه المعاملات وفق نمط المفتاح باليعد الذي لا يتضمن الانماط المهمة لغفل المعرفة العلمية والفنية • وقد اوصى في الفقرة ٢/٤ و ٣/٤ بان تتخلى دول المنطقة كافة عن الدارق المتبعة حاليا لتصميم المشاريع وتنفيذها وذلك عن طريق بناء القدرة الذاتية والاقليمية •

ولقد تترتب على النزاع وعدم الاستقرار الذي شهدته المنطقة خلال الثلاثين عاما الماضية بسبب الحدوان الصهيوني وآثاره السلبية على المجتمع العربي استنزافا كبيرا للموارد الرئيسية التي كان بالامكان توجيهها لتدعيم وتنمية القدرات الاقليمية العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا مما كان سيعاضد من مساهمة الدول العربية في تدعيم السلام والاقتصاد العالمي •

ان بإمكان الاسرة الدولية ان تلعب دورا مساندا عاما للجهود الوطنية والاقليمية المقترحة . والمفاوضات جارية في هذا المجال منذ عدة سنوات، بشأن المصونة ، والمساعدة الفنية، ومعدلات التبادل التجاري، ومطيات الشركات عبر الوطنية وكل ذلك تحت عناوين متعددة مثل: الحوار بين الشمال والجنوب، والحوار العربي - الاوروبي، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة وغيرها . وقد جاءت نتائج كل هذه الجهود مخيبة لآمال غالبية بلدان العالم الثالث . ومن المؤسف انه غالبا ما جرى التأكيد على جوانب النزاع والمواجهة على حساب التعاون والتنمية الثابتة والسليمة .

ان الوسائل المتوفرة لدى البلدان الاقل نموا للتعامل مع الشركات عبر الوطنية هي وسائل محدودة للغاية . لذلك، باستضافة البلدان المتقدمة مساعدتها عن طريق تنبيهها واعلمها وتقديم المشورة اليها بخصوص عمليات وارباح هذه الشركات .

ان موقف الدول المتقدمة اللاحضاري ادى الى توسيع انهوة العلمية والتكنولوجية بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث النامية متناسية هذه الدول الدور الذي لعبته تكنولوجيات الحضارات القديمة وعلى الاخص الحضارة العربية الاسلامية من دور في العلوم الاساسية التي ارتكزت عليها التكنولوجيات الحديثة .

ومن المصيب ان هذه الدول في الوقت الذي تشر فيه على العالم الثالث النامي حقه في التقدم والمعرفة تطلب بان تكون الثروات الطبيعية وعلى الاخص ما يتعلق منها بالطاقة - ملكا للبشرية تستفيد من استغلالها كامل الاستفادة وتحاول سن القوانين والتشريعات التي تحرم احتكارها او استخدامها كسلاح .

لذا فانه اصبح من الضروري جدا دعوة الدول المتقدمة تكنولوجيا الى الاسهام الفعال في مضمار النهوض تكنولوجيا وعلميا بدول العالم الثالث النامية .

ومن اجل ذلك كله يوصى بما يلي :

#### ١/٤/٤ الشركات المتعددة الجنسية

١/١/٤/٤ انشاء النظام والاجهزة اللازمة لمراقبة وتقييم نشاطات الشركات المتعددة الجنسية ومدى مابنة نشاطاتها لالامداد الاقتصادية والاجتماعية لخطط التنمية الوطنية ولاهداف النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحقوق الدول الاقتصادية ومدونة قواعد السلوك المقترحة حول نقل التكنولوجيا وذلك على المستوى الوطني في الدول النامية المستضيفة والدول المتقدمة المحلية وكذلك على المستوى الاقليمي والدولي، على ان يجرى النشر وتبادل المعلومات والبيانات بما يتصل حتى الامكان عليها لكل الحكومات .

٢/١/٤/٤ مراقبة وتنظيم العلاقات بين الشركة المتعددة الجنسية الام والمنشآت المرتبطة بها في الدول النامية وكذلك على كل نشاطات التعاقد ونقل التكنولوجيا من الباطن ، بما يكفل خضوع المالك الاصلي للتكنولوجيا لكافة الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على استغلاله لها وعدم مضاعفة التكاليف والاسعار او التهرب من الالتزامات والواجبات .

٣/١/٤/٤ ضمان تدعيم العلاقة بين الشركة المتعددة الجنسية الام وفروعها والمنشآت المتعلقة بها في الدول النامية بما يكفل النقل الحقيقي للتكنولوجيا وتدعيم القدرة الذاتية والممارسة للابحاث والتطوير واتصالها واسهامها في التنمية القومية في هذا المجال عن طريق كفالة حق الانتشار الانفي والرأسي للتكنولوجيا بشروط تتفق مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الدول النامية ومدونة قواعد السلوك المقترح لنقل التكنولوجيا .

٤/١/٤/٤ التزام الشركات المتعددة الجنسية لضمان ملكيتها للتكنولوجيا المنقولة واعطاء كافة البيانات والارقام والمعلومات عن التكنولوجيا البديلة ومكونات الخدمة التكنولوجية وكل ما يستجد او يستحدث من تطوير .

٥/١/٤/٤ التزام الشركات المتعددة الجنسية باعطاء الاولوية للمواد الخام والمواد الوسيطة والتكنولوجيا والافراد المحليين حتى وان اقتضى ذلك بذل جهود في اعدادها .

٦/١/٤/٤ ضمان التزام الشركات المتعددة الجنسية بالتكامل الرأسي والافقي لاسهامها في مجالات نقل التكنولوجيا حتى يمكن بالتدرج تصنيع المواد الوسيطة او اجهزة اللازمة .

٧/١/٤/٤ فرض اناوة عالمية على الشركات المتعددة الجنسية تعمل بها الا احتياجات العالمية الاشد الحاجة للدول النامية فيما يتعلق باحتياجاتها في استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية .

٨/١/٤/٤ ممارسة كل اتفاقات الاحتكار المبرجة او الضمنية بين هذه الشركات والدول النامية او بينها وبينها البعض بما يشجع قانونية هذه الاتفاقات بالنسبة للدول النامية .

٩/١/٤/٤ ان تقوم الادارات المختصة في الدول المتقدمة والمعنية بتحديد ضرائب الشركات عبر الوطنية بوضع سجل دقيق للمصليات المالية والارباح الناتجة عن عمل هذه الشركات في الدول النامية . على ان يكون هذا السجل في متناول البلاد كافة .

١٠/١/٤/٤ اظهار الدور السلبي الذي تتصف به ممارسة الشركات متعددة الجنسية لاعمالها في الدول النامية وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني وعلى التنمية العربية بشكل عام .

يطالب الاجتماع من الدول الموردة للتكنولوجيا بما يلي :

١/٢/٤/٤ اعطاء الاولوية في مجالات التعاون والمساعدة والاتفاقات الثنائية والمتعددة

الاطراف الى تلك التي تعد مبناء القدرات الذاتية وتحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء المحلي .

٢/٢/٤/٤ المساعدة في تحقيق الاولويات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية لخطط

تنمية الدول النامية وكذلك احتياجات تميمتها المستقبلية .

٣/٢/٤/٤ القبول بتقديم كافة اشكال التعاون التكنولوجي من خلال اجهزة وطنية

وقومية متخصصة وتعارض الاشراف والتقييم والمتابعة وترتبط بعملية التنمية الشاملة ومترتبة باهدافه اولوياته .

٤/٢/٤/٤ الالتزام بتضمين كل اتفاقية لمحتوى يضمن التدريب والتأهيل وتوفير

المعلومات والبيانات اللازمة لترشيد استخدام العلم والتكنولوجيا للتنمية على المستوى الرأسي في القطاع وعلى المستوى الافقي بما يوفق تنسيقاً وتكاملاً مع سائر القطاعات .

٥/٢/٤/٤ قبول تولي القيادة والادارة الوطنية لكافة اتفاقات التعاون والمساعدة

الفنية والتكنولوجية التي تخترها القيادات الوطنية في الدول النامية وضمان التدريب والتأهيل لهم لتمكينهم من ذلك .

٦/٢/٤/٤ ان يتواجد ويشترط ان يتفهم في المسؤولية نظير وطني لكل خبر

اجنبي في الدول النامية وان تعطى الاولوية للخبراء الاجانب من الدول النامية الاخرى .

٧/٢/٤/٤ اعطاء الاولوية للمنشآت والشركات الوطنية والاتحادات النوعية للاشتراك

واداء الخدمات المساعدة والتعاقد من الباطن فيما يتعلق باعمال الاتفاقات الثنائية او المتعددة الاطراف مع الدول النامية .

٨/٢/٤/٤ ان تكون كافة الاستخدامات التجارية لنتائج البحوث ملك مشترك للدول

المتعاونة فيها .

٩/٢/٤/٤ الالتزام بامواثيق والمعايير السائدة في مجتمعاتها المتقدمة فيما يتعلق

بسلامة البيئة وامن المجتمع والعاثين في كل نشاطاتها في الدول النامية .

١٠/٢/٤/٤ الاسهام في تطوير قدرات الابتكار والخلق والتطويع للدول النامية

كهدف اصلي من اهداف كل اتفاقات التعاون معها .

١١/٢/٤/٤ ان تقدم الدول المتقدمة المتعاونة مع الدول النامية التسهيلات المالية

والتجارية ومالية التصدير واولويته في اسواق الدول المتقدمة بما يتيح فرص الاستثمار الاقتصادية لنشاطات استخدام العلم والتكنولوجيا في الدول النامية .

١٢/٢/٤/٤ التالي من النخوط والشروط السياسية في مجال معاونة الدول النامية لاستعدادات العلم والتكنولوجيا في التنمية ، وثقافة الشرقية في المعاملة مع الدول النامية على اسس سياسية ، والحصل على خلق سوق البيعية لنقل التكنولوجيا .

١٣/٢/٤/٤ ان تقدم دعما فعليا ماليا واادبيا كافيا لمراكز البحث والمعلومات وان يساعد بطريقة فعالة في انشاء مراكز لتدريب القوى البشرية في المجالات العلمية والتكنولوجية في البلاد النامية والتي هي في اسس الحاجة اليها .

١٤/٢/٤/٤ ان تقوم بتفادي الصعوبات التي تقابل الدول النامية في تجارتها الخارجية في اسواقهم لصناعة ونسج الدول النامية من الحملات الاجنبية والذي سيكون له اثر كبير في قدرة هذه الدول في تعزيز استثماراتها في مجال العلم والتكنولوجيا .

١٥/٢/٤/٤ التأكيد على ضرورة قيامها بالوفاء الكامل بالتزاماتها وخاصة الالتزامات المالية تجاه الدول النامية التي تضمنتها استراتيجيات التنمية الدولية ووفق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٦/٢/٤/٤ استعمال اللغة العربية في الوثائق وتعليمات التشغيل وصيانة الالات والمعدات واحداث توصيات بهذا الشأن .

١٧/٢/٤/٤ ان تعلن حكوماتها عن عزمها على اصدار التشريعات الضرورية من اجل مساعدة الاقلام النامية في انتاج العلم والتراكم التكنولوجي وتكوين الاطارات المهنية .

١٨/٢/٤/٤ التعاون في مكافحة التصحر واعمار ما تصحر من الاراضي وخاصة الاراضي الحدية .

١٩/٢/٤/٤ التأكيد على الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية بما فيها الطاقة .

٢٠/٢/٤/٤ التطلب من الدول المتقدمة والمؤسسات التمويلية الدولية اعادة النظر في معايير تقديم المساعدات والقروض التي تدعم النشاطات العلمية والتكنولوجية في الدول النامية بحيث لا تهرم الدول التي تدفق انجازا جيدا في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الحصول على هذه المساعدات والقروض بالشروط السهلة المعتادة .

٣/٤/٤ الاستفادة من الامم المتحدة ومنظماتها

١/٣/٤/٤ في مجال تضريب الهيكل التنظيمي المسؤول عن استخدمات

منظمة الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

لا بد وان يتوازي ويتطابق تسلسل التعامل مع هذه الاستخدمات مع التسلسل المتبع في التعامل مع متطلبات التنمية داخل نفس المنظمة ويتطلب ذلك الاخذ بالتوصيات الاتية :

١/١/٣/٤/٤ تأكيد توازي وتطابق التعامل مع متطلبات التنمية ومع متواتر العلمي والتكنولوجي من حيث موقع المسؤولية هيكلية وتسلسلا .

٢/١/٣/٤/٤ اعطاء المضمون العلمي والتكنولوجي لخطط التنمية الاولوية المناسبة كادارات فعالة في تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية وبما يخدم الانسان ويرفع من مستوى معيشته .

٣/١/٣/٤/٤ رغم الالتئام والتكامل الواجب توفره بين التعامل مع متطلبات التنمية من ناحية ومع المستوى العلمي والتكنولوجي من ناحية اخرى فلا يصح ان يخل ذلك باستقلالية وتناسك مسار التعامل مع المستوى العلمي والتكنولوجي .

٤/١/٣/٤/٤ ضمان ممارسة الامم الاعضاء لمسؤولياتها فيما يتعلق باستخدمات العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ممارسة مباشرة فيما يتعلق بوضع السياسة والاستراتيجية وتسييد الاولويات والتقييم والتعامل الشامل وضمان التكامل وذلك على مستوى الجمعية العمومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمات الامم المتحدة وهيئاتها المتخصصة بانها في ذلك شأن تعاملها مع سائر متطلبات التنمية .

٥/١/٣/٤/٤ امتداد الالتئام والتكامل من التعامل الى مكونات الامم المتحدة غير المركزية بما يضمن التنسيق والربط على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة وركزها التنفيذية والاجرائية والمالية .

٦/١/٣/٤/٤ تأكيد اهمية اللجان الاقتصادية الاقليمية ودورها الرئيسي في تحقيق التكامل والالتئام على المستويين الاقليمي والدولي ، ويتنبهي ذلك ان يتوفر لهذه اللجان نفس الدعم والمساندة المطلوبة لتسبل المسؤوليات والمهام خاصة فيما يتعلق بتتقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية .

٢/٣/٤/٤ في مجال تشكيل وتنسيق سياسة شاملة لمظومة الأمم المتحدة

وتتعدد استراتيجيتها وبرامج عملها في مجال استخدمات

العلم والتكنولوجيا للتنمية .

لكي تحقق مثل هذه السياسة خدمة للدول النامية يوصي بأن يقر مؤتمر الأمم المتحدة لاستخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لها الأهداف التالية :

١/٢/٣/٤/٤ فاعلية المضمون العلمي والتكنولوجي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية .

٢/٢/٣/٤/٤ أن تتجج في تنمية الحصة التكنولوجية والعلمية في قطاع التطبيق في الدول النامية مع عدم الإخلال بالتناسق والتكامل الواجب مع الحصة في سائر القطاعات .

٣/٢/٣/٤/٤ أن تلتزم بأولويات واستراتيجية التنمية الشاملة المتوازنة على المستويين الوطني والإقليمي .

٤/٢/٣/٤/٤ أن تدعم وتنمي قدرات التنسيق والتكامل على مستوى أجهزة الأمم المتحدة وبينها وبين نظرائها الإقليمية والوطنية .

٥/٢/٣/٤/٤ أن تدعم القدرات الذاتية في مجالي وضع السياسة والتخطيط ، سواء أن كان ذلك على مستوى القطاع النوعي أو على مستوى التنمية الشاملة وذلك على المستويين الوطني والإقليمي .

٦/٢/٣/٤/٤ أن تخلق أو تدعم نظم فعالة متكاملة للدوافع للجهات المعنية باستخدمات العلم والتكنولوجيا للتنمية . وأن يشمل ذلك الجهات المعنية في الدول النامية والمتقدمة .

٧/٢/٣/٤/٤ أن تدعم القدرات الذاتية والامكانيات العلمية والتكنولوجية للدول النامية وذلك في المجالات اللازمة كلها مثل الاستيعاب والخلق والتطوير والتطبيق حسب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية .

٨/٢/٣/٤/٤ أن تدعم وتنمي البيئة والمنشآت العلمية والتكنولوجية الخاصة والعامة في الدول النامية .

٩/٢/٣/٤/٤ أن يتثبت فاعليتها وملاحياتها الاقتصادية والاجتماعية من حيث مناسبة المعائد الاقتصادية والاجتماعية للاستثمار في إطار المشروع نفسه وعلى مستوى خطط التنمية الشاملة .

١٠/٢/٣/٤/٤ ان تدعم الركائز الاساسية لاجهزة استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية خاصة واجهزة التنمية عامة .

١١/٢/٣/٤/٤ ان تفدى بفاعلية الحصيلة العامة للبيانات والمعلومات بشأن استخدامات العلم والتكنولوجيا للتنمية وامكانيات التطبيق .

١٢/٢/٣/٤/٤ ان تسهم بفاعلية في مجالات التدريب والتأهيل على كافة المستويات وعلى سبيل المثال مستويات وضع السياسة والتخطيط والادارة والتنفيذ والمتابعة والتقييم وقياس وتوقع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والخلق والتطوير .

١٣/٢/٣/٤/٤ تحقيقها بالتعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات النوعية في الدول النامية وكذلك مع سائر القطاعات المشتغلة بعملية التنمية وبين المتواجدة في مختلف الدول النامية وبعضها البعض وكذلك بينها وبين نظرائها من الدول المتقدمة .

١٤/٢/٣/٤/٤ ان توفر فرص النجاح والتطبيق امام "النظام الاقتصادي العالمي الجديد" ويثبت التزامها باهدافه وسياساته ونجاحها في الاسهام في خلق البيئة الملائمة للتعاون الدولي على تحقيقه .

١٥/٢/٣/٤/٤ ان تتوافق اساليب اعدادها وتنفيذها مع الاعتبارات والاهداف والمسار الذي تحدده الدول الاعضاء فيما يتعلق بتوصيات وقرارات اعادة تشكيل الجهات الهيكلية للامم المتحدة للتنمية ومدونة قواعد السلوك الدولية لنقل التكنولوجيا .

١٦/٢/٣/٤/٤ ان تعقق الاولويات والاهداف والسياسات وتنتهي اساليب العمل التي تتضمنها قرارات مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية القادم .

#### ٣/٣/٤/٤ توصيات اخرى الى الامم المتحدة

١/٣/٣/٤/٤ الطلب من الامم المتحدة بمساعدة وتمكين الدول النامية من الحصول على كامل حقوقها ومواردها المالية من خلال تجارتها الخارجية مع الدول الرأسمالية لاستخدامها في تطبيق العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

٢/٣/٣/٤/٤ قيام الامم المتحدة بتشجيع كافة الدول النامية لتسخير مواردها البشرية والمالية في تطبيق العلم والتكنولوجيا خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها .

٣/٣/٣/٤/٤ وضع خطة عالمية مشرية لتطبيق العلم والتكنولوجيا تستهدف تشكيل  
أجهزة قومية تكون مهمتها وضع سياسات للعلم وأوراق تحويله إلى تكنولوجيا وكذلك إنشاء معاهد  
تدريبية إقليمية متخصصة في المشرق العربي والمغرب العربي وجامعات قومية للعلوم والزراعة والصناعة  
والطب والنقل والمواصلات .

٤/٣/٣/٤/٤ اعداد دليل اقطار الدول النامية يتضمن نصوصا نموذجية لحقوق  
التراخيص على أساس التجربة الدالية .

٥/٣/٣/٤/٤ زيادة المعونة في تقديم الخبرة الفنية والعلمية في مجال استخدام  
الطاقة الذرية في جميع الاستخدامات السلمية .

٦/٣/٣/٤/٤ ايجاد جهاز دولي دائم يتحمل مسؤولية تحويل التكنولوجيا إلى  
الدول النامية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧/٣/٣/٤/٤ ان تقوم الجهات المنتصة في أجهزة الام المتحدة بدراسات  
ذات صبغة دولية وإقليمية وإقليمية حول :

- أ - انجح السبل للتنفيذ العملي للقرارات والتوصيات النهائية للمؤتمر
- ب - طرق تقييم التقدم الذي تحرزه والفائدة التي تجنيها الدول والمنظمات  
الإقليمية والدولية من تطبيق العلم والتكنولوجيا وفق تلك المقررات والتوصيات .
- ج - ان تحلل وتدرس عملية التجارب التي ستجرى في هذا الميدان وتوزع ما  
يتمتع فائدته منها على الجهات التي يمكن ان تستفيد منها مقرونة بتحليلها  
ودراستها لها .

٨/٣/٣/٤/٤ ان تعمل منظمات الام المتحدة ومؤسساتها ضمن ادارتها وفي  
تنفيذ برامجها على تطبيق التوصيات التي يتم تبنيها وقرارها نهائيا بشأن تطبيق العلم  
والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وان تتبع في تنفيذ اعمالها وبرامجها : انجح السبل والاساليب  
اللازمة لتطبيق العملي الانسب لتلك التوصيات والمقررات .

٤/٤/٤ توصيات دولية اخرى

١/٤/٤/٤ ان يتم تنويع العلاقات والتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا بين  
المنطقة والمناطق الاخرى في الدول النامية وخاصة في مجال التكنولوجيا الملائمة .

## نشاطات المتابعة

٥/٠

ان الزخم الذي تجمع لدى الحكومات والاعلام العلمية في المنطقة اثناء الفترة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لا غرض التنمية يجب الا يسمح له بالاضمحلال . وتستطيع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تلعب دورا هاما في مساندة النشاطات الاقليمية والمشاركة فيها من اجل تنفيذ نتائج وتوصيات المؤتمر المذكور . لذلك فمن الضروري تقوية برامج العلم والتكنولوجيا لدى هذه اللجنة من ناحية الموارد المالية والبشرية لاجل تمكينه من الاستمرار فيما هو ضروري من نشاطات المتابعة . ريثما يلي بعض هذه النشاطات المقترحة ، شريطة ان تتوفر الموارد البشرية والمالية الانشائية الضرورية :

٥/١

ان تنظم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مؤتمرا اقليميا في غضون اربعة اشهر من تاريخ انتهاء مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لا غرض التنمية لغرض تقويم النتائج الصالحة من قبل مؤتمر الامم المتحدة لعام ١٩٧٤ ، ومناقشة آفاقها على منطقة اللجنة ، واعتماد التدابير الضرورية لتأمين تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لا غرض التنمية خلال فترة زمنية محددة ، لمواكبة الزخم الذي سيلقيه المؤتمر المذكور في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٥/٢

ان تضطلع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدراسات عن استكمال العلم والتكنولوجيا ولا سيما في قطاع الزراعة وفي المناطق الريفية والنقل والواصلات بالتعارف مع المنظمات والجهات الاخرى .

٥/٣

ان تضطلع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بدراسات بغية تحديد مواطن النقص والمشاكل في الممارسات التعاقدية العربية في شتى حقول الهندسة والتكنولوجيا واقتراح الحلول المناسبة بغية استخدام الموارد المادية البشرية المحلية .